

الوظائف السياسية للمجتمع المدني في الدولة المعاصرة

The political functions of civil society in the modern state

LAABED Houari

Faculty of Law and Political Science
University Ahmed Draia of Adrar - Algeria
laabedhouari@univ-adrar.edu.dz

العابد هواري

كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة أحمد درايعية أدرار- الجزائر.
laabedhouari@univ-adrar.edu.dz

تاريخ القبول: 2026/05/17

تاريخ الاستلام: 2026/04/19

ABSTRACT:

ملخص باللغة العربية:

This study examines the extent to which civil society reshapes state-society relations, arguing that its influence largely depends on its autonomy and organizational capacity. It further suggests that civil society can enhance political stability, civic engagement, and institutional accountability. Nevertheless, its impact is conditioned by the nature of its relationship with the state. Adopting a mixed-methods approach, the study integrates theoretical and empirical insights to assess whether civil society can act as a substantive driver of good governance rather than a marginal actor.

Keywords: Civil Society; Political Functions; Contemporary State; Good Governance.

تسعى هذه الدراسة إلى فحص مدى إسهام المجتمع المدني في إعادة تشكيل علاقات الدولة بالمجتمع، منطلقة من فرضية مفادها أن قوته تستمد أساساً من استقلاليتها وقدرته التنظيمية. كما تقترح أن للمجتمع المدني دوراً في تعزيز الاستقرار السياسي، وتنمية المشاركة المدنية، وتقوية المساءلة المؤسسية. ومع ذلك، يظل تأثيره مشروطاً بطبيعة علاقته مع الدولة. ومن خلال اعتماد مقاربة منهجية تجمع بين الأساليب الكمية والنوعية، تدمج الدراسة بين الرؤى النظرية والمعطيات الإمبريقية، بهدف تقييم ما إذا كان بإمكان المجتمع المدني أن يشكل محركاً فعلياً للحكومة الرشيدة، أم أنه يظل فاعلاً هامشياً ضمن النظم السياسية المعاصرة.

كلمات مفتاحية: المجتمع المدني؛ الوظائف السياسية؛ الدولة المعاصرة؛ الحكم الرشيد.

مقدمة:

شهد مفهوم المجتمع المدني تحولات عميقة في الفكر السياسي المعاصر، حيث انتقل من مجرد إطار نظري يعكس تمايز المجال الاجتماعي عن الدولة، إلى فاعل مركزي في السلطة والحكم الراشد. فقد ارتبط ظهوره تاريخيًا بتطور الدولة الحديثة، وتنامي الحاجة إلى فضاء وسيط يوازن بين السلطة السياسية من جهة، والمجتمع بمختلف مكوناته من جهة أخرى.

فلم يعد هذا الأخير مجرد تجمعات طوعية أو تنظيمات غير حكومية، بل أصبح يمثل بنية مؤسسية معقدة تضطلع بوظائف سياسية متعددة، تتراوح بين الوساطة بين الدولة والمجتمع، وممارسة الرقابة على أداء السلطة، وصولاً إلى تعبئة الرأي العام والمساهمة في التنشئة السياسية. كما أضحت فاعلاً أساسياً في تكريس مبادئ الحكم الراشد، من خلال تعزيز الشفافية، والمساءلة، والمشاركة، غير أن هذا الدور لا يخلو من إشكاليات، إذ تتباين فعالية المجتمع المدني تبعاً للسياقات السياسية والمؤسسية، كما يواجه تحديات بنوية ووظيفية تحدّ من قدرته على أداء أدواره بكفاءة، خاصة في الدول التي تعاني من هشاشة ديمقراطية أو تداخل بين الدولة والمجتمع، وعليه، تبرز أهمية دراسة المجتمع المدني ليس فقط من زاوية تأصيله المفاهيمي، بل أيضاً من خلال تحليل وظائفه السياسية وعلاقته الجدلية بالدولة، ومدى إسهامه في تحقيق متطلبات الحكم الراشد.

وعليه يمكن صياغة الإشكالية التالية: إلى أي مدى يسهم المجتمع المدني بوظائفه السياسية المتباينة بين الوساطة، الرقابة، التعبئة والتنشئة في إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتعزيز مبادئ الحكم الراشد في الدولة المعاصرة؟ وهذه الإشكالية تقودنا إلى طرح أسئلة فرعية:

- ما المقصود بالمجتمع المدني في الفكر السياسي المعاصر، وما هي أبرز مكوناته وخصائصه؟
- كيف يمارس المجتمع المدني وظائفه السياسية تجاه الدولة، خاصة في مجالات الوساطة والرقابة والتعبئة؟
- ما طبيعة العلاقة الوظيفية بين المجتمع المدني والدولة في ظل التحولات السياسية الراهنة؟

- إلى أي حد يسهم المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد؟
- ما أبرز التحديات التي تعيق فاعلية المجتمع المدني في أداء أدواره؟

أما الفرضية الرئيسية التي نضعها لهذه الإشكالية بما إشتملت عليه من أسئلة فرعية فتمثل في أن قوة المجتمع المدني تكمن في مؤشرات إستقلاليته وتنظيمه، فكلما زادت هذه الأخيرة زادت فاعليته في أداء مختلف وظائفه السياسية المؤثرة في الحكم الرشيد لمختلف سلطات الدولة.

ونسوق من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- تؤدي وظيفة الوساطة التي يمارسها المجتمع المدني إلى تقليص الفجوة بين الدولة والمجتمع، بما يعزز الاستقرار السياسي.
- تسهم وظيفة الرقابة في الحد من الفساد وتعزيز الشفافية، خاصة في الأنظمة التي تسمح بهامش من الحرية.
- تؤدي وظيفة التعبئة والتنشئة السياسية إلى رفع مستوى الوعي السياسي والمشاركة المدنية.
- تتحدد فاعلية المجتمع المدني بطبيعة العلاقة التي تربطه بالدولة (تعاون أو صراع، أو تبعية)
- تواجه منظمات المجتمع المدني تحديات بنيوية كالتمويل والتنظيم ووظيفية كالتسييس وضعف التأثير، وهذا ما يحد من قدرتها على تحقيق أهداف الحكم الرشيد.

ومن خلال هذا الطرح الفكري تسعى هذه الدراسة إلى تبسيط المقاربات الوصفية للمجتمع المدني، من خلال ربط البعد المفاهيمي بالممارسة الواقعية، واستكشاف مدى قدرة هذا الأخير على التحول إلى فاعل حقيقي في هندسة الحكم الرشيد، لا مجرد فاعل هامشي في بنية الدولة المعاصرة. وهذا من خلال اعتماد المناهج التالية: التحليلي، الوصفي، المقارن والاستقرائي، أما المنهجية المعتمدة فتمثلت في خطة من ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني
- المبحث الثاني: وظائف المجتمع المدني حيال الدولة

- المبحث الثالث: وظائف المجتمع المدني حيال الحكم الراشد

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني.

للمجتمع المدني في العلوم السياسية عدة مقاربات نظرية وفلسفية، حيث لا يُفهم هذا الأخير كمجرد مجموعة من التنظيمات التي تختلف عن بعضها البعض في الشكل والمضمون، فالتصور الليبرالي للمجتمع المدني على سبيل المثال هو ذلك المجال الحر المستقل عن الدولة والمشكل من نقابات وجمعيات ومنظمات طوعية لحماية الحريات الفردية والحد من تدخل الدولة، أما التصور المثالي لهذا الأخير من بعض الفلاسفة فيكمن في تنافس المصالح والإيديولوجيات مع الدولة، وهذا ما يتطلب تدخل تنظيمي من سلطات الدولة، أما النظرة الماركسية فتراه فضاء للنضال والصراع الطبقي المرتبط بالإقتصاد، والبعض الآخر يرى أنه ساحة صراع على الأفكار والقيم، وليس فقط المصالح، لسيود في النهاية التفكير الديمقراطي المعاصر الذي يعطي للمجتمع المدني من خلال مختلف خصائصه الأساسية أبعاداً سيادية من خلال الدساتير، ويجعله شريكاً في الحكم وفاعلاً أساسياً في صنع السياسات العامة من خلال وظائفه الريادية في الرقابة والمساءلة والوساطة بين الدولة والمواطن والتعبئة السياسية.

ومن خلال هذه المفاهيم والمقاربات سنسلط الضوء على هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

- المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني
- المطلب الثاني: تكوين المجتمع المدني
- المطلب الثالث: خصائص المجتمع المدني

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني.

لقد عرف العديد من الفقهاء المجتمع المدني، فإن إستعرضنا بعض التعاريف الفقهية الإصطلاحية لهذا الأخير، سنجد أن الفقيه "وولزر"¹ قد عرفه كما يلي:

1 Michael Walzer, *The civil society argument, The good life, New statesman and society*, Vol 2, Oct 1989, P28.

« المجتمع المدني هو ذلك الفضاء الذي ينطوي على ضمان الظروف الكاملة التي تكفل الحياة الاجتماعية الجيدة ، فهو ذلك المجال الذي في اطاره يكون البشر شكلا اجتماعيا يتواصلون فيه ويرتبطون ببعضهم البعض، بغض النظر عن ماهية هذا الشكل الاجتماعي وكونيته، سواء كان جماعة أو نقابة أو قبيلة أو رابطة دين أو أخوة أو ذكورة، أو أنوثة، انه ذلك المجال والإطار الذي يجتمع فيه الأفراد من أجل تحقيق هدف واحد سام، ألا وهو حب الاجتماع الإنساني »

ومن خلال هذا التعريف الاصطلاحي للمجتمع المدني، يرى الفقيه وولزر أنه فضاء اجتماعي مستقل، دون تحديد لدرجة الإستقلالية من باب وظيفي للمجتمع المدني كضامن لجودة الحياة، فالفقيه لم يقف عند مجرد الدور التنظيمي، بل إنتقل إلى البعد القيمي والأخلاقي، فمن خلاله تتحقق قيم العدالة والتكافل والتضامن، دون الإلتفات إلى الشكل والمضمون الاجتماعي لطبيعة الجماعة الأكثر قواما في تحقيق هذه القيم، وهو بذلك يؤكد على أهمية التعددية الشكلية للمجتمع المدني، مادامت هذه الأشكال تتحدد طواعية. كما يبرز الفقيه وولزر أن المجتمع المدني هو في الواقع شبكة من التوصلات المبنية على تفاعلات أساسها رأس المال الاجتماعي وغايتها هي تحقيق البعد الكوني للإنسان، ولهذه الأخيرة دلالات فلسفية سياسية تتجاوز التصورات المرئية أو الذهنية التي قد تحدث شروخا بالمجتمع المدني من خلال التمييز والعنصرية والقبلية والعقيدة، وما إلى ذلك من فوارق تخلق الصراع بين الأفراد والجماعات داخل ذات المجتمع، فغياب البعد الصراعى ترجمة لبعد المساواة وقوة تماسك المجتمع.

وقد عرف الفقيه "ميرسكي"¹ المجتمع المدني أنه: « ذلك المجال الذي يخلو من الإستعمال الفردي للسلطة والهيمنة السلطوية الفوضوية، فهو ذلك الفضاء الذي في اطاره يتفاعل الرجال والنساء في سلسلة كلية متنامية من العلاقات والروابط والمؤسسات المدنية والدينية والإقتصادية والثقافية العامة» ومن خلال هذا التعريف الإصطلاحي للمجتمع المدني، يرى الفقيه "ميرسكي" أن هذا الأخير فضاء خال من

1 Yehudah Mirsky, *Democratic Politics, Democratic Culture*, Otbits, A journal of world affairs, Vol 37, NO 4, Fall 1993, P 571.

الهيمنة، بما يوحي بدلالات رفض الإستبداد الفردي من جهة ورفض الفوضى السلطوية من جهة أخرى بموجب غياب القانون أو التهاون في تطبيقه أو سوء صياغته، وهذا يبرز أن المجتمع المدني ليس مجرد مؤسسات منفصلة، بل متفاعلة بآلية إجتماعية ديناميكية من زاويتي التوسع و التطور النابذ للإقصاء الإجتماعي، الإقتصادي، الثقافي والمدني، كونه إطار للحوار والتعايش.

وبالمقابل يرى الفيلسوف هيغل¹ أن المجتمع المدني هو ذلك الوسيط بين الأسرة التي تمثل العاطفة وبين الدولة التي تمثل العقل، فيتحول المجتمع المدني إلى إطار لتحقيق المصالح الخاصة ضمن تنظيم قانوني يربط بين هذه الحلقات الثلاث، وعلى العكس من ذلك يرى الفقيه كارل ماركس أن هذه الحلقات غير منسجمة لهيمنة الطبقة البرجوازية، فيتحول المجتمع المدني من الحيادية إلى إعادة إنتاج الهيمنة الطبقية. فمن خلال التعاريف السابقة وهذه الأخيرة نستخلص أن المجتمع المدني إطار تجمع لكل الأشخاص الطبيعية والمدنية التي لا تمارس السلطة بشكل مباشر، والتي تؤثر بقوة في دواليب السلطة، وقوة التأثير تتناسب طرذا مع درجة التنظيم.

المطلب الثاني: تكوين المجتمع المدني.

من الناحية الموضوعية يتكون المجتمع المدني من مجموعة التنظيمات الطوعية المستقلة نسبياً عن الدولة، والتي تسعى للدفاع عن مصالح عامة أو قيم وقضايا عامة، كما قد يتشكل من مجموعات غير منظمة موازية للتنظيمات الطوعية، على الرغم من تأثيرها على المجتمع ذاته وعلى مختلف السلطات²، ولذلك يسعى المشرع إلى تأطيرها من خلال إستراتيجيات مركزية، مثل المرصد الوطني للمجتمع المدني بالجزائر، وبعض القطاعات الوزارية، على غرار: الداخلية، الثقافة، الصحة، العدالة ووزارة العمل، ومن خلال برامج لا مركزية ذات صلة بالبلدية والولاية وبعض الإدارات غير الممركزة.

1 Hegel, G. W. F. *Elements of the Philosophy of Right*, Cambridge University Press, Cambridge, United Kingdom, First Cambridge edition, 1991, p 182

2 Larry Diamond, *Developing Democracy: Toward Consolidation*, Johns Hopkins University Press, Baltimore, United States, 1999, p. 221.

أما من الناحية العضوية فيتكون هذا الأخير من:

- الجمعيات على إختلافها
- النقابات المهنية
- الأحزاب السياسية
- المنظمات الحقوقية
- وسائل الإعلام المستقلة
- الحركات الاجتماعية

المطلب الثالث: خصائص المجتمع المدني.

يمتاز المجتمع المدني بجملة من الخصائص التي تعطيه قوة في تحقيق وظائفه الاجتماعية كالرقابة غير المباشرة على السلطة والتنشئة السياسية والتعبئة، وأهم هذه الخصائص يمكن تلخيصها في¹:

- القدرة على التكيف الزمني من خلال الإستمرارية عبر الزمن رغم تعاقب القيادات والإستراتيجيات والسياسات، وهذا بسبب التكيف الجيلي مع المستجدات عن طريق التكيف الوظيفي.
- الاستقلال المالي المتشكل من تنوع مصادر التمويل وعدم التبعية المباشرة لمصادر التمويل للسلطة الحاكمة، مع الاستقلال الإداري والتنظيمي في العديد من شؤونه الداخلية دون تدخل السلطة، ما لم يحدث مخالفة للتشريعات والتنظيمات المعمول بها.
- الاستقلالية الوظيفية عن الدولة مع إمكانية القيام ببعض أدوارها الاجتماعية والثقافية وذلك من خلال امتلاك رؤية للتغيير الاجتماعي
- التعقيد التنظيمي بمستويات أفقية وعمودية تختلف بإختلاف المجتمعات وثقافتها داخل ذات الدولة، مع وجود التجانس الداخلي وغياب الصراعات لحل أغلبها بطرق سلمية بما يعزز فعالية المجتمع المدني.

1 صوشة حمزة، رقابة منظمات المجتمع المدني كآلية لمكافحة الفساد السياسي في الجزائر وتونس (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 3 صالح بوبنيدر، كلية العلوم السياسية، 2023، ص 41-44.

- ظاهرة الطوعية¹، فالإلتزام إلى أي طيف من أطراف المجتمع أو الإستقالة عنه يتم بحرية شخصية، ولذلك أغلب الأطراف من أحزاب وجمعيات قائمة على هذه الحرية وعلى مبادرات الأفراد بشكل اختياري لخدمة المجتمع² وليس سعياً للسلطة، وعلى ذلك الأساس هناك من الفقهاء من لا يعتبر الأحزاب السياسية جزء من المجتمع المدني مادام نشاطها متمحور حول آليات الوصول إلى السلطة من جهة، وآليات التعاون بين هذه الأخيرة والأشخاص الطبيعية التي وصلت إلى مراكز قانونية بفضل نشاط هذه الأحزاب، وعلى الرغم من ذلك كله يعتد الكثير من الفقهاء أن الأحزاب السياسية جزء من المجتمع المدني كقاعدة وعامة.
- الإسهام في تحقيق التوازن الاجتماعي ودعم التحول الديمقراطي للدولة، من خلال تبني قضايا التمكين والدفاع عن الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية، والدفاع عن الفئات الهشة.
- التشاركية في القرارات المتخذة مع احترام التنوع الفكري والسياسي والثقافي وتعزيز التسامح والانفتاح والتعددية، مما يساهم في تحقيق العديد من الغايات كحماية الفئات الضعيفة مثل المرأة والطفل والتكافل ومكافحة الفقر وحماية البيئة وتنمية الموارد المتاحة في المجتمع.

المبحث الثاني: وظائف المجتمع المدني.

لقد علمنا من المطالب السابقة أن المجتمع المدني عايش تحولات عميقة في الفكر السياسي المعاصر، حيث انتقل من مجرد إطار نظري يعكس تمايز المجال الاجتماعي عن الدولة، وأن له خصائص أساسية تميزه عن الإدارة وعن سلطات الدولة مثل القدرة على التكيف الزمني، الاستقلال المالي، الاستقلالية الوظيفية عن

1 Michael Edwards, *Civil Society*, Polity Press, Cambridge, United Kingdom, 2014, p. 32

2 هناك بعض أطراف المجتمع التي لا يكون فيها الإلتزام إختياري مثل بعض النقابات، فالمحامون على سبيل المثال ملزمون بالإلتزام إلى نقابة المحامين مع دفع رسوم الإنخراط سنوياً، وذات الوضع ينطبق على نقابات الأطباء، الموثقين والمحضرين القضائيين، أما الاستثناء فيقع في بعض النقابات: مثل نقابات العمال الأجراء وغير الأجراء ونقابات أرباب العمل.

الدولة، التعقيد التنظيمي بمستويات أفقية و عمودية، بالإضافة إلى ظاهرة الطوعية في الإنتماء كقاعدة عامة، وتمكنه هذه الأخيرة من تأدية العديد من الوظائف الحيوية التي تؤدي بالنهاية إلى تقليص الفجوة مع سلطات الدولة بما له من بالغ الأثر في تعزيز الإستقرار السياسي، كما أن طبيعة تكوينه المرونية تسمح له كذلك بالمساهمة في تعزيز ذات الهدف

ومن خلال هذا المبحث نسلط الضوء على هذه الوظائف وفق المطالب

التالية:

- المطالب الأول: وظيفة الوساطة
- المطالب الثاني: وظيفة الرقابة
- المطالب الثالث: وظيفة التعبئة والتنشئة السياسية

المطلب الأول: وظيفة الوساطة.

ينتقل المجتمع المدني من خلال ممثليه من مطالب المواطنين إلى صناع القرار، فيعمل كحلقة وصل بين الدولة والمجتمع، أين تقوم جمعيات حماية البيئة بهذا الدور من خلال رفع شكاوى السكان بخصوص التلوث إلى السلطات المحلية أو الوزارات المختصة، كما تتوسط النقابات العمالية بين العمال والحكومة أو أرباب العمل لنقل مطالب العمال مثل تحسين الأجور أو ظروف العمل، بما يساهم في الإنقاص من حدة الصراعات العمالية التي قد تؤدي إلى الإضراب أو تعريض النظام العام إلى المخاطر.

وكذلك تتوسط منظمات حقوق الإنسان من خلال نقل مختلف المظالم التي تمس الأشخاص إلى الجهات الرسمية بالدولة، ومثال ذلك في الجزائر كل الجمعيات المرتبطة بالمرصد الوطني لحقوق الإنسان، كما تتوسط مختلف جمعيات الأحياء بين السلطات المحلية والسكان لتحسين ظروف هذه الأخيرة في السكن والصحة والتعليم، وبدور مشابه تتوسط مختلف المنظمات المجتمعية الشبابية بين الشباب وصناع القرار في حل المشاكل ذات العلاقة بالتشغيل، التكوين، الترفيه من خلال تقديم المقترحات لدعم البرامج المسخرة من السلطات الوصية على هذه الفئة، وكذلك تتوسط مختلف نقابات الصحة والتعليم بين عمال القطاعين والسلطات الخاضعين لها

لتحسين ظروفهم، وتتوسط جمعيات حماية المستهلك بين المستهلك والسلطات ذات العلاقة بالإنتاج من حيث النوعية ومن حيث التسعير المؤثر على القدرة الشرائية للمواطن.

ويمكن هندسة هذه الوساطة¹ من خلال ثلاث مراحل أساسية:

- الإصغاء للمطالب
- تجميع وتنظيم هذه المطالب
- توصيل المطالب إلى السلطات ذات العلاقة، مع إمكانية إقتراح الحلول الأنجع

المطلب الثاني: وظيفة الرقابة.

يراقب المجتمع المدني أداء السلطة عبر عدة آليات² مثل: التقارير، الحملات الإعلامية والضغط بمختلف الآليات القانونية المتاحة، ومن الأمثلة التي يمكن سياقها من الواقع الجزائري عن وظيفة الرقابة للمجتمع المدني، نجد جمعيات مكافحة الفساد التي تنشر تقارير حول سوء تسيير بعض المشاريع أو تبذير المال العام، وجمعيات حقوق الإنسان تصدر تقارير عن أوضاع الحريات، وكذلك تمتد هذه الرقابة وتصبح أكثر ضغطاً على الأشخاص من خلال مختلف وسائل الإعلام ومواقع التواصل كالحملات الممنهجة على الفايسبوك حول تدهور الطرق أو انقطاع الماء في منطقة معينة أو نشر فيديوهات أو صور تكشف الإهمال في المستشفيات أو المدارس، مما يدفع السلطات المعنية للتدخل، وقد تلوح بعض الجمعيات باللجوء للقضاء لكشف الفساد أو سوء إستعمال السلطة أو سوء إستغلال الوظيفة.

فالمجتمع المدني يلعب دور الرقابة الفعلية غير المباشرة على السلطة من

خلال:

- تحصيل الأخطاء التي يرتكبها المسؤولون.
- استخدام الإعلام و وسائل التواصل الإجتماعي كآلية للردع الخاص و العام.
- المطالبة بمحاسبة المسؤولين عن هذه الأخطاء.

1 Jean L. Cohen & Andrew Arato, *Civil Society and Political Theory*, MIT Press, Cambridge (Massachusetts), United States, 1992, p. 525.

2 صوشة حمزة، مرجع سابق، ص 155 - 172.

المطلب الثالث: وظيفة التعبئة والتنشئة السياسية.

تتمثل وظيفة تعبئة المجتمع المدني في حشد الرأي العام حول قضايا محورية تصب في صلب إهتماماته مثل:

- السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية
- العمل على مكافحة الفساد
- السعي لحماية الحريات و حقوق الإنسان

حيث من المفترض أن يكون المجتمع المدني بكل أطيافه ذلك الفضاء العقلاني الحر في التعبئة المباشرة وغير المباشرة، المقصودة وغير المقصودة، ولكن أحيانا تتحول وظيفة التعبئة إلى توجيه للرأي العام بدل تحريره، خاصة تحت تأثير السلطة أو رأس المال، وقد يصل المجتمع المدني إلى تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق عند تحقيق العدالة في الوصول إلى أدوات الخطاب، فتعبئة الرأي العام ليس دائما مثالا يحتذى به في تحقيق العدالة الاجتماعية ، بل قد يتحول إلى آلية لإعادة إنتاج الهيمنة، وهنا تكمن الخطورة.

وعلى هذا الأساس للإعلام كأهم حلقات المجتمع المدني دور ريادي في التعبئة ضد الفساد، كما يمكنه أن ينحرف هو بحد ذاته عن مهامه الأخلاقية ليحول التعبئة التي ينشدها إلى غاية للتصفية السياسية، فبالنهاية قد تتحول تعبئة المجتمع المدني إلى عدة وجهات¹:

- التعبئة المضللة التي تخدم أشخاصا معينين، ولا تخدم أخلاقيات المجتمع المدني.
- التعبئة العقيمة التي تقف كقوة مضادة في كل الأحوال.
- التعبئة كأداة ضمن هندسة السلطة لفرض نماذج معينة على المجتمع المدني في مختلف المجالات، أي بالنهاية لصناعة رأي عام موجه ومُهَنَّدس.
- التعبئة من أجل تفعيل مشاركة المجتمع المدني نحو قضية من القضايا.

1 شيماء زياده مصطفى خليفة، أساليب تعبئة الموارد المجتمعية للجمعيات الاهليه، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، جامعة اسيوط ، مصر، مارس 2024 ، المجلد 25، العدد 2، ص 245.

وبالنهاية نستخلص أن وظيفة التعبئة للمجتمع المدني ليست حيادية على الغالب، بل هي بالنهاية أداة تحرر إذا ارتبطت بالوعي والنقاش الحر، وأداة هيمنة إن كانت من باب بعض الجهات التي سبق عرضها، وعليه فالأوفى هو تحويل التعبئة الجماهيرية للمجتمع المدني على إطلاقه أو بعض أطرافه للتعبير عن الإرادة الشعبية الحرة.

كما يلعب المجتمع المدني دورا رياديا في عملية التنشئة السياسية، حيث يسهم في نشر ثقافة الديمقراطية وترسيخ مبادئها في وعي الأفراد. ولا يقتصر دوره على التوعية النظرية فحسب، بل يمتد إلى تعزيز قيم التسامح وقبول الآخر، بما يساهم في بناء مجتمع متماسك ومتوازن¹. كما يعمل على تدريب المواطنين على العمل الجماعي الطوعي، مما ينمي روح المسؤولية والمشاركة الفاعلة في الشأن العام، ويُعزز من قدراتهم على ممارسة حقوقهم وواجباتهم بشكل واعي. وبهذا، يصبح المجتمع المدني مدرسة حقيقية لإعداد مواطنين فاعلين وقادرين على الإسهام في تحقيق التنمية السياسية والاجتماعية.

المبحث الثالث: وظائف المجتمع المدني حيال الحكم الراشد.

يعد المجتمع المدني أحد الركائز الأساسية في ترسيخ مبادئ الحكم الراشد، لما يؤديه من وظائف متعددة تسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة الشعبية في إدارة الشأن العام. فهو لا يقتصر على كونه فضاءً للتعبير عن مصالح الأفراد، بل يتجاوز ذلك ليشكل آلية فعالة لمراقبة أداء السلطة، والمساهمة في صنع القرار، ودعم التنمية المستدامة.

ومن هذا المنطلق، سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز مختلف وظائف المجتمع المدني حيال الحكم الراشد، وذلك عبر التطرق إلى الوظائف القبلية والبعدية التي يضطلع بها في المطلب الأول، ثم الوقوف على أهم التحديات التي تعترض أدائه في المطلب الثاني، وأخيرا تحليل طبيعة العلاقات الوظيفية التي تربطه بالدولة في المطلب الثالث.

1 Habermas, Jürgen, *The Structural Transformation of the Public Sphere*, MIT Press, Cambridge, 1989, p. 181.

المطلب الأول: الوظائف القبلية والبعدية للمجتمع المدني.

لا يمكن فهم الدور الحقيقي للمجتمع المدني في الدولة المعاصرة إلا من خلال مقارنة وظيفية مزدوجة، تميز بين ما يمكن تسميته بالوظائف القبلية الاستباقية لهذا الأخير (Ex-ante) والوظائف البعدية (Ex-post)، حيث لا يقتصر تأثيره على مراقبة الفعل العمومي بعد وقوعه، بل يمتد إلى المساهمة في تشكيله وتوجيهه قبل اتخاذه. ومن هذا المنظور، يتحول المجتمع المدني من فاعل رد فعل إلى فاعل استباقي وشريك في هندسة السياسات العامة.

الفرع الأول: الوظائف الاستباقية.

تتمثل الوظائف الاستباقية (القبلية) للمجتمع المدني في قدرته على التأثير في المراحل السابقة لاتخاذ القرار، لاسيما في صياغة الأجندة العامة وتحديد أولويات السياسات العمومية. وفي هذا السياق، يضطلع المجتمع المدني بدور محوري في تعزيز الشفافية من خلال المطالبة بالحق في الوصول إلى المعلومات، باعتباره شرطا أساسيا لممارسة مشاركة ديمقراطية واعية.¹ فالمعلومة لا تعد مجرد أداة تقنية، بل تمثل مورداً استراتيجياً يساهم في إعادة توزيع السلطة الرمزية داخل المجال العام. كما يسهم المجتمع المدني في تحسين جودة السياسات العامة من خلال إنتاج المعرفة الميدانية وتقديم بدائل واقعية، مستنداً إلى خبراته التخصصية واحتكاكه المباشر بمشكلات المجتمع. ومن خلال انخراطه في آليات الاستشارة العمومية، يتحول إلى فاعل اقتراحي يساهم في عقلنة القرار السياسي والحد من طابعه الأحادي أو البيروقراطي. ويجسد هذا الدور ما يُعرف بـ"الديمقراطية التداولية"، حيث تتشكل السياسات العمومية عبر النقاش العمومي والتفاعل المجتمعي، بدلاً من أن تُفرض عبر قرارات فوقية.

1 Habermas, Jürgen, *Between Facts and Norms: Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy*, MIT Press, Cambridge, 1996, p. 359.

الفرع الثاني: الوظائف البعيدة.

أما الوظائف البعيدة، فتتجلى في ممارسة المجتمع المدني لدور رقابي لاحق على تنفيذ السياسات العامة، من خلال دعم آليات المساءلة وكشف أوجه القصور في الأداء الحكومي. ففي هذا الإطار، يشكل المجتمع المدني آلية غير رسمية للرقابة، موازية للرقابة المؤسساتية، حيث يسهم في كشف الفساد، وتتبع مظاهر سوء الإدارة، ورصد انتهاكات الحقوق والحريات.

ولا تقتصر هذه الرقابة على بعدها الكشف، بل تمتد لتشمل خلق ضغط اجتماعي وإعلامي يدفع نحو تصحيح الانحرافات، مما يعزز من فعالية مبدأ المسؤولية السياسية¹. كما تكتسب هذه الوظيفة أهمية مضاعفة في السياقات التي تعاني من ضعف المؤسسات الرقابية الرسمية، إذ يتحول المجتمع المدني إلى ما يشبه "الضمير العمومي" الذي يعكس مطالب المجتمع ويحدّ من تغوّل السلطة.

ونعتبر أن التمييز بين الوظائف القبلية والبعيدة لا يعني الفصل بينهما، بل يؤكد على تكاملهما في إنتاج دورة متكاملة للحكم الراشد. فالمجتمع المدني الذي يشارك في صياغة السياسات هو ذاته الذي يراقب تنفيذها، مما يعزز من اتساق الفعل العمومي ويحد من فجوة الثقة بين الدولة والمجتمع.

وعليه، فإن فعالية المجتمع المدني في هذا السياق تتوقف على قدرته على الانتقال من منطق الرقابة اللاحقة فقط إلى منطق المشاركة الاستباقية، بما يكرس دوره كفاعل مركزي في الحوكمة، لا مجرد أداة ضغط ظرفية. كما أن هذا التحول يتطلب بيئة سياسية وقانونية تسمح بتداول المعلومات، وتكفل حرية التنظيم، وتضمن استقلالية الفاعلين المدنيين.

ويمكن القول إن المجتمع المدني، من خلال وظائفه القبلية والبعيدة، يشكل أحد الأعمدة الأساسية في إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع، حيث ينتقل من موقع الهامش إلى مركز الفعل السياسي. غير أن هذا الانتقال يظل مشروطاً بمدى

1 Putnam, Robert D., *Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy*, Princeton University Press, Princeton, 1993, p. 89.

توفر شروط الاستقلالية، والشفافية، والانفتاح المؤسسي، بما يسمح بتحويله إلى فاعل استراتيجي في إنتاج السياسات العمومية، لا مجرد مراقب لها.

المطلب الثاني: تحديات المجتمع المدني.

يعد المجتمع المدني المحرك الرئيسي للتنمية في أي دولة، ولكن على الرغم مما ينسب إليه من أدوار محورية في ترسيخ الحوكمة الرشيدة وتعزيز الديمقراطية التشاركية، إلا أنه في النهاية يظل فضاء إشكاليا محفوفًا بجملّة من التحديات البنوية والوظيفية التي تقوض من فعاليته وتحد من استقلاليته. وتبرز هذه التحديات في مستويات متعددة، ولعل من أبرزها إشكالية الاستقلالية، ومعضلة التمويل، وحدود التمثيل الاجتماعي. ومن خلال هذا المطلب سأسلط الضوء على هذه التحديات، حيث سأتناول في الفرع الأول مسألة الاستقلالية وأتناول في الفرع الثاني إشكال التمويل، وأتناول ضعف التمثيل في الفرع الثالث.

الفرع الأول: مسألة الاستقلالية للمجتمع المدني.

تشير استقلالية المجتمع المدني إشكالية نظرية وتطبيقية في آن واحد، إذ يفترض فيه أن يشكل مجالا مستقلا عن الدولة، قادرا على ممارسة أدوار الرقابة والمساءلة. غير أن هذا الافتراض غالبا ما يصطدم بواقع تتداخل فيه الحدود بين الدولة والمجتمع المدني¹، خاصة في السياقات السياسية الهجينة أو السلطوية. ففي كثير من الحالات، يتم "تدجين" المجتمع المدني عبر آليات قانونية ممنهجة أو آليات تنظيمية إدارية أو مالية ممنهجة كذلك، مما يفضي إلى تحول هذا الأخير من فاعل رقابي إلى أداة شبه رسمية تخدم استراتيجيات السلطة، حتى لو كانت هذه الأخير خدمة للصالح الخاص على حساب الصالح العام. وهنا يبرز ما يعرف في

1 Michael Edwards, *Civil Society*, Cambridge (UK), Polity Press, 2004, pp. 10-11

2 Aziz Ardic, "Review of Civil Society and Autocratisation: Co-optation, Repression and Contestation in Turkey," VOLUNTAS: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations, Vol. 36, No. 5, Springer Nature, Cham, 2025, pp. 851-852.

الأدبيات السياسية بـ"المجتمع المدني المؤدلج" أو "المحتوى"، حيث تتآكل وظيفته الحقيقية النقدية لصالح أدوار تبريرية.

الفرع الثاني: إشكال تمويل المجتمع المدني.

نادراً ما تستعيد أطراف المجتمع المدني من التمويل الداخلي¹، وبالمقابل يمثل التمويل الخارجي لها أحد أكثر القضايا إثارة للجدل في حقل دراسات المجتمع المدني، لما ينطوي عليه من توتر بين الحاجة إلى الموارد المالية من جهة، ومتطلبات السيادة الوطنية من جهة أخرى. فالاعتماد على التمويل الدولي قد يفتح المجال أمام تأثيرات غير مباشرة على أولويات الفاعلين المدنيين، سواء عبر فرض أجندات معينة أو إعادة توجيه النشاطات وفقاً لاهتمامات المانحين²، وكثيراً ما تحققت هذه الصور على أرض الواقع، وخصوصاً على مستوى الدول الفقيرة أو السائرة في طريق النمو. كما يثير هذا التمويل تساؤلات حول الشفافية والمساءلة المالية، خاصة في حال غياب أطر تنظيمية صارمة. ومع ذلك، لا يمكن اختزال المسألة في بعد سلبي صرف، إذ قد يسهم التمويل الخارجي، في بعض السياقات، في تمكين المجتمع المدني وتعزيز قدراته، ما يجعل الإشكالية مرتبطة أساساً بكيفية توظيفه وضبطه مؤسسياً.

الفرع الثالث: ضعف التمثيل للمجتمع المدني.

تطرح مسألة التمثيل تحدياً جوهرياً يتعلق بمدى قدرة المجتمع المدني على التعبير عن التعددية الاجتماعية. ففي الواقع، لا يعكس المجتمع المدني دائماً كافة فئات المجتمع، إذ غالباً ما تهيمن عليه النخب الحضرية المتعلمة³، في حين تقصى

1 هناك بعض أطراف المجتمع المدني ذاتية التمويل، مثل النقابات المهنية، أين تحصل على المال من حقوق الإشتراك التي تدفع سنوياً، ونفس الشيء بالنسبة للأحزاب السياسية.

2 Sarah S. Stroup, *Borders Among Activists: International NGOs in the United States, Britain, and France*, Ithaca, New York: Cornell University Press, 2012, pp. 45–50.

3 Theda Skocpol, *Diminished Democracy: From Membership to Management in American Civic Life*, Norman, OK: University of Oklahoma Press, 2003, pp. 160–165.

أو تهمش الفئات الهشة، مثل سكان المناطق الريفية أو الفئات ذات الدخل المحدود، ويؤدي هذا الخلل التمثيلي إلى إعادة إنتاج اللامساواة داخل الفضاء المدني ذاته، مما يضعف من شرعيته كمعبر عن الإرادة المجتمعية. كما يطرح هذا الوضع إشكالية "التمثيل غير المتكافئ"¹، حيث تتضخم أصوات فئات معينة على حساب أخرى، وهو ما يستدعي إعادة التفكير في آليات الإدماج القاعدي داخل بنى المجتمع المدني. فنستخلص بالنهاية من هذه الفروع أن تحديات المجتمع المدني لا تتفصل عن طبيعة البنية السياسية والاقتصادية التي ينشط ضمنها، إذ تتقاطع إشكالات الاستقلالية والتمويل والتمثيل لتشكل محددات أساسية لمدى فعاليته. وعليه، فإن تجاوز هذه التحديات يقتضي بناء إطار مؤسسي يضمن استقلاليته، ويعزز شفافيته، ويوسع قاعدته التمثيلية، بما يسمح له بالاضطلاع بدوره كفاعل حقيقي في إنتاج الحوكمة الرشيدة، لا مجرد وسيط ضعيف أو تابع ضمن معادلات السلطة.

المطلب الثالث: أصناف العلاقات بين الدولة والمجتمع المدني.

تعد العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني من أكثر الإشكاليات مركزية في حقل العلوم السياسية، نظراً لما تتطوي عليه من تداخل بين السلطة والفضاء الاجتماعي، ومن ديناميكيات تعكس طبيعة النظام السياسي ومستوى تطوره المؤسسي. فالمجتمع المدني لا يعمل في فراغ، بل يتحدد موقعه ووظيفته من خلال نمط العلاقة الذي يربطه بالدولة، والذي يتراوح بين التعاون والصراع والاحتواء والقمع. وعليه، فإن تحليل هذه العلاقة لا يقتصر على توصيفها، بل يمتد إلى فهم بنيتها العميقة وانعكاساتها على الحوكمة والديمقراطية.

الفرع الأول: العلاقة التكاملية.

تمثل العلاقة التكاملية النموذج الأمثل في الأنظمة الديمقراطية المستقرة، حيث تقوم على منطق الشراكة والتعاون بين الدولة والمجتمع المدني في صنع

1 Naila Kabeer, "The Quest for Inclusive Citizenship: Participation, Representation and Voice," in Gender, Justice and Development, London: Routledge, 2005, pp. 175–180.

السياسات العامة وتنفيذها. وفي هذا الإطار، يتحول المجتمع المدني إلى فاعل اقتراحي واستشاري، يساهم في بلورة القرارات العمومية من خلال آليات الحوار والتشاور والتشاركية¹.

ولا يعني هذا النمط غياب التمايز بين الطرفين، بل يقوم على استقلالية نسبية تتيح التعاون دون الوقوع في التبعية، بما يضمن توازنا بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين. ويعد هذا النموذج تجسيدا عمليا لمقاربة الحوكمة التشاركية، حيث تتقاسم الدولة والفاعلون المدنيون مسؤولية إدارة الشأن العام، بما يعزز فعالية السياسات العمومية وشرعيتها.

الفرع الثاني: العلاقة التنافسية.

تتخذ العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني طابعا تنافسياً عندما يسعى كل طرف إلى توسيع مجاله الحيوي وتعزيز تأثيره داخل الفضاء العام. وفي هذا السياق، يمارس المجتمع المدني دورا نقديا وضاعطا، من خلال الاحتجاجات والحملات المناصرة، بهدف التأثير في السياسات العامة² أو الدفع نحو تعديلها.

ويُعد هذا النمط مؤشرا على حيوية المجال العمومي وديناميته، شريطة أن يتم في إطار قانوني يضمن حرية التعبير والتنظيم. غير أن هذا التنافس قد ينزلق إلى صراع حاد في حال غياب قنوات الحوار والتواصل بين الطرفين، مما قد يؤدي إلى توترات سياسية قد تهدد الاستقرار العام.

الفرع الثالث: العلاقة الاحتوائية

في بعض السياقات، لا سيما في الأنظمة الهجينة أو شبه الديمقراطية، تلجأ الدولة إلى احتواء المجتمع المدني عبر جملة من الآليات القانونية والمالية والتنظيمية، بهدف الحد من استقلاليته وتوجيه نشاطه بما يتماشى مع أولويات

1 الكواري، علي خليفة، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 112.

2 بشارة، عزمي، المجتمع المدني: دراسة نقدية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص 256.

السلطة. ويؤدي هذا الاحتواء إلى تحويل المجتمع المدني من فاعل مستقل إلى امتداد غير مباشر للدولة، فيما يُعرف في الأدبيات السياسية بـ"تدجين المجتمع المدني"¹.

وفي ظل هذا النمط، تتآكل الوظيفة الرقابية والنقدية للمجتمع المدني، لتحل محلها أدوار شكلية أو تبريرية، مما يؤدي إلى إفراغ الفعل المدني من مضمونه الديمقراطي، ويحول دون قيامه بوظيفته الأساسية في مساءلة السلطة والدفاع عن المصالح العامة.

الفرع الرابع: العلاقة القمعية.

تظهر العلاقة القمعية في الأنظمة السلطوية المغلقة، حيث ينظر إلى المجتمع المدني باعتباره تهديدًا محتملاً لاحتكار السلطة السياسية. وفي هذا السياق، تلجأ الدولة إلى فرض قيود صارمة على حرية التنظيم والتعبير، قد تصل إلى حد الحظر أو الحل أو الملاحقة القانونية للفاعلين المدنيين².

ويؤدي هذا النمط إلى إضعاف المجال العمومي وتقليص فضاءات النقاش الحر، كما يقوض إمكانات المشاركة السياسية وآليات المساءلة، مما ينعكس سلبًا على مسار التحول الديمقراطي ويكرّس هيمنة السلطة التنفيذية.

لا تُعدّ هذه الأنماط ثابتة أو منفصلة بشكل مطلق، بل قد تتداخل داخل النظام السياسي الواحد، حيث يمكن أن تتعايش عناصر من التعاون مع مظاهر من الاحتواء أو القمع، تبعًا لتوازنات السلطة والسياق السياسي. كما أن الانتقال من نمط إلى آخر يعكس في الغالب تحولات أعمق في بنية النظام السياسي، سواء نحو الانفتاح أو الانغلاق.

1 بلقرينز، عبد الإله، الدولة والمجتمع المدني: جدلية العلاقة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 173.

2 إبراهيم، سعد الدين، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 67.

وعليه، فإن طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني تمثل مؤشراً تحليلياً دقيقاً لقياس مستوى نضج النظام السياسي، ومدى انخراطه في مسار ديمقراطي حقيقي. فكلما اتسمت هذه العلاقة بالتكامل والتوازن، دلّ ذلك على ترسخ مبادئ الحوكمة الرشيدة، بينما يشير تغلب أنماط الاحتواء أو القمع إلى اختلالات بنيوية تعيق تطور المجال السياسي.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة، يتضح أن المجتمع المدني لم يعد مجرد مكون هامشي ضمن البنية الاجتماعية، بل أضحت فاعلاً مركزياً في إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع، ومساهماً رئيسياً في ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة. غير أن هذا الدور يظل نسبياً ومشروطاً بجملة من المحددات البنوية والسياسية التي تؤثر في مدى فعاليته واستقلاليته.

وقد أسفرت هذه الدراسة عن جملة من النتائج الأساسية، من أبرزها أن قوة المجتمع المدني ترتبط ارتباطاً وثيقاً بدرجة استقلاليته التنظيمية والمالية، وبقدرته على ممارسة وظائفه السياسية في الوساطة والرقابة والتعبئة والتنشئة. كما تبين أن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني تشكل عاملاً حاسماً في تحديد طبيعة هذا الدور، إذ تتراوح هذه العلاقة بين الشراكة والتكامل من جهة، والاحتواء أو القمع من جهة أخرى، بما ينعكس مباشرة على مستوى الأداء الديمقراطي. ومن جهة أخرى، كشفت الدراسة أن المجتمع المدني، رغم إسهامه في تعزيز الشفافية والمساءلة، يواجه تحديات جوهرية تتمثل في إشكالية الاستقلالية، وضغوط التمويل، وضعف التمثيل، وهي عوامل تؤدي في بعض الأحيان إلى إفراغه من محتواه النقدي وتحويله إلى فاعل محدود التأثير.

وانطلاقاً من هذه النتائج، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز فعالية المجتمع المدني، من أهمها:

- ضرورة تكريس إطار قانوني يضمن استقلالية منظمات المجتمع المدني، ويحد من أشكال التدخل أو الاحتواء السياسي.

- تعزيز الشفافية في مصادر التمويل، مع وضع آليات رقابية تضمن التوازن بين الاستقلال المالي ومتطلبات السيادة الوطنية .
- توسيع القاعدة التمثيلية للمجتمع المدني عبر إدماج الفئات الهشة والمهمشة، بما يعزز شرعيته الاجتماعية .
- دعم القدرات التنظيمية والتكوينية للفاعلين المدنيين، بما يمكنهم من أداء أدوارهم بكفاءة واحترافية .
- تشجيع نماذج الشراكة التشاركية بين الدولة والمجتمع المدني، القائمة على الحوار والتكامل بدل الصراع أو التبعية .

وعليه، فإن مستقبل المجتمع المدني في الدولة المعاصرة يظل رهينا بمدى قدرته على التكيف مع التحولات السياسية والمؤسسية، وعلى الحفاظ على توازنه بين الاستقلال والتأثير. فإما أن يتحول إلى قوة اقتراحية ورقابية فاعلة تسهم في هندسة الحكم الراشد، وإما أن يبقى مجرد إطار شكلي يعكس اختلالات البنية السياسية القائمة

في ضوء النتائج المتوصل إليها، تفتح هذه الدراسة جملة من الآفاق البحثية التي يمكن أن تشكل امتدادا علميا لتعميق فهم دور المجتمع المدني في الدولة المعاصرة. فمن الناحية النظرية، تبرز الحاجة إلى تطوير مقاربات تحليلية أكثر تكاملا تستوعب التحولات الجديدة التي يشهدها المجتمع المدني، خاصة في ظل صعود الفضاءات الرقمية وتزايد تأثير الفاعلين غير التقليديين، وهو ما يستدعي إعادة النظر في المفاهيم الكلاسيكية المرتبطة بالاستقلالية والتمثيل والوظيفة.

أما من الناحية التطبيقية، فيعد إجراء دراسات ميدانية مقارنة بين دول ذات أنماط سياسية مختلفة (ديمقراطية، هجينة، وسلطوية) مدخلا أساسيا لفهم أثر السياق السياسي في تحديد أدوار المجتمع المدني وحدود فعاليته. كما تبرز أهمية التعمق في دراسة العلاقة بين التمويل الخارجي والتحول الوظيفي للمجتمع المدني، خاصة من زاوية تحليل تأثير المانحين على أولويات الفعل المدني واستقلالية القرار.

ومن جهة أخرى، تمثل إشكالية التمثيل داخل المجتمع المدني مجالا خصبا للبحث، لاسيما فيما يتعلق بآليات إدماج الفئات الهشة، وتفكيك أشكال الهيمنة النخبوية داخل البنى التنظيمية. كما يمكن توجيه البحث نحو دراسة دور المجتمع

المدني في إدارة الأزمات (مثل الأزمات الصحية أو الاقتصادية)، ومدى قدرته على تعويض قصور الدولة أو التكامل معها في هذا المجال. وأخيراً، تظل مسألة قياس أثر المجتمع المدني على الحوكمة الرشيدة من القضايا التي تتطلب تطوير مؤشرات كمية ونوعية أكثر دقة، بما يسمح بتقييم موضوعي لمدى إسهامه في تحقيق الشفافية والمساءلة والمشاركة. وعليه، فإن توسيع دائرة البحث في هذه الاتجاهات من شأنه أن يسهم في بناء معرفة علمية أكثر عمقا حول موقع المجتمع المدني ودوره في التحولات السياسية المعاصرة.

قائمة المراجع:

أولاً- الكتب:

- إبراهيم، سعد الدين، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
- بشارة، عزمي، المجتمع المدني: دراسة نقدية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012.
- بلقزيز، عبد الإله، الدولة والمجتمع المدني: جدلية العلاقة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
- الكواري، علي خليفة، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

ثانياً- الرسائل والمذكرات العلمية:

- رقابة منظمات المجتمع المدني كآلية لمكافحة الفساد السياسي في الجزائر وتونس (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 3 صالح بوبنيدر، كلية العلوم السياسية، 2023.

ثالثاً المقالات العلمية:

- شيماء زياده مصطفى خليفة، أساليب تعبئة الموارد المجتمعية للجمعيات الأهلية، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، جامعة اسيوط، مصر، مارس 2024، المجلد 25، العدد 2.

رابعاً - باللغة الأجنبية:

- Aziz Ardic, "Review of Civil Society and Autocratisation: Co-optation, Repression and Contestation in Turkey," VOLUNTAS: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations, Vol. 36, No. 5, Springer Nature, Cham, 2025.
- Habermas, Jürgen, Between Facts and Norms : Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy, MIT Press, Cambridge, 1996.
- Habermas, Jürgen, the Structural Transformation of the Public Sphere, MIT Press, Cambridge, 1989.
- Hegel, G. W. F. *Elements of the Philosophy of Right* ,Cambridge University Press ,Cambridge, United Kingdom, First Cambridge edition, 1991
- Jean L. Cohen & Andrew Arato, Civil Society and Political Theory, MIT Press, Cambridge (Massachusetts), USA, 1992.
- Larry Diamond, Developing Democracy: Toward Consolidation, Johns Hopkins University Press, Baltimore, United States, 1999
- Michael Edwards, Civil Society, Polity Press, Cambridge, United Kingdom, 2014.
- Michael Walzer, The civil society argument, The good life, New statesman and society, Vol 2, oct 1989, P28
- Naila Kabeer, "The Quest for Inclusive Citizenship: Participation, Representation and Voice," in Gender, Justice and Development, London: Routledge, 2005.
- Putnam, Robert D., Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy, Princeton University Press, Princeton, 1993.
- Sarah S. Stroup, Borders Among Activists: International NGOs in the United States, Britain, and France, Ithaca, New York: Cornell University Press, 2012.
- Theda Skocpol, Diminished Democracy: From Membership to Management in American Civic Life, Norman, OK: University of Oklahoma Press, 2003.
- Yehudah Mirsky, Democratic Politics, Democratic Culture, Otbits, A journal of world affairs, Vol 37, NO 4, Fall 1993